



التوابع وأثرها في الوقف والابتداء في كتاب القطع والائتناف للنحاس (ت: 338هـ): دراسة وصفية تحليلية لنماذج مختارة

آية محمد بن حليم و ربيعة عبد الغني بن عائشة*

قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، كلية الآداب، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زلiten، ليبيا.

*البريد الإلكتروني: rabeibenaishia@gmail.com

The Syntactic Dependents and their Impact in Pause and Resumption in Al Nahhas's Book Al-Qat' Wa Al-I'tinaf (D. 338 AH): A Descriptive and Analytical Study of Selected Models

Aya Mohammed Bin Haleem and Rabeeai Abdulghani Bin Aeshah*

Department of Arabic Language and Islamic Studies, Faculty of Arts, Alasmariya Islamic University, Zliten, Libya.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى إبراز أهمية علم الوقف والابتداء وأثره في فهم القرآن الكريم، وبيان صلته الوثيقة بعلم النحو، ودور التوابع النحوية في تحديد مواضعه. كما يركز على إبراز منهج الإمام النحاس وقيمه العلمية من خلال دراسة آرائه ومناقشة ترجيحاته. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ فجمعت أقوال النحاس، وقارنتها بأراء العلماء، وحللتها في ضوء القواعد النحوية واللغوية. وقد خلص البحث إلى أن معرفة الوقف والابتداء ضرورية لفهم كلام الله تعالى، وأن هذا العلم يقوم أساساً على النحو، كما أن الجهل به يفضي إلى فساد المعنى، وأن الإمام النحاس تميز بدقة العرض وسعة الاطلاع وقوة النقد. وتؤكد الدراسة أن إتقان الوقف والابتداء لا يتحقق إلا بالجمع بين النحو والقراءات والتفسير، وأن جهود العلماء فيه تعد رصيذاً علمياً ثميناً ينبغي الاستفادة منه في خدمة كتاب الله.

الكلمات الدالة: القرآن الكريم، الوقف، النحو، النحاس، الأشموني، السجاوندي.

Abstract

This study examines the science of waqf and ibtidā' (pauses and starting points in Qur'anic recitation) and its close relationship with Arabic grammar. It aims to demonstrate its role in clarifying the meanings of the Qur'an and to highlight the scholarly contributions of Imam al-Nahhas. Employing a descriptive-analytical approach, the study analyzes his views, compares them with those of other scholars, and evaluates them from a linguistic perspective.



The findings indicate that a proper understanding of the Qur'an requires mastery of waqf and ibtidā', supported by knowledge of grammar, Qur'anic recitation, and exegesis. The study also concludes that the efforts of scholars in this field constitute a valuable intellectual heritage that merits preservation.

Keywords: The Holy Qur'an, Pause (Waqf), Syntax (Nahw), Al-Nahhas, Al-Ashmuni, Al-Sajawandi.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد الصادق الأمين، على آله وصحبه أجمعين.
أما بعد:

فإنَّ أجلَّ العلوم ما كان خادماً للقرآن الكريم، صيانةً لألفاظه، وحفظاً لمعانيه، وكشفاً لأسرار إعجازه. ومن أجلِّها علم الوقف والابتداء؛ إذ به يُصان المعنى من الخلل، ويتَّضح المراد من كلام الله تعالى، فهو ميزان الفهم، وقرينة التفسير.

وقد عني به العلماء عناية بالغة، فدوّنوا فيه مصنفات نفيسة، منها: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: (ت: 328هـ)، والقطع والائتناف للنحاس: (ت: 338هـ)، والمكتفى للداني: (ت: 444هـ)، وعلل الوقوف للسجائدي (ت: 560هـ)، ومنار الهدى للأشموني (ت: 1100هـ)، وغيرها كثير.

والم تأمل في هذه المؤلفات يرى أنهم لم يقتصرُوا على بيان المواضع، بل أسَّسُوا أحكامهم على تعليقات نحوية رصينة، يتجلى أثرها في كل الأبواب والمباحث النحوية، وأوضح ما يكون في أبواب التوابع: من نعت وتوكيد وعطف وبدل؛ إذ بها يتماسك الكلام أو ينفصل، ويُعرف تمام المعنى أو قصوره.

ومن هنا كان هذا البحث الموسوم بـ: (التوابع وأثرها في الوقف والابتداء في كتاب القطع والائتناف، للنحاس، ت: 338هـ، دراسة: وصفيّة تحليليّة لنماذج مختارة).

أسباب اختيار دراسة الموضوع:

تتمثل في الآتي:

- شرفه البالغ؛ لارتباطه بخدمة القرآن الكريم.
- ما يتيح من فهمٍ أعمق لمعاني القرآن، وإحكامٍ لإعرابه، وإحاطة بتركيبه وأحكامه.
- كونه متداخلاً مع علومٍ شتى؛ كالنحو والتفسير والقراءات، مما يوسّع آفاق الدارس ويثري نتائجه.

ومن مجموع هذه الأسباب تبين أنَّ دراسة موضوع: (أثر التوابع في كتاب القطع والائتناف)، جديرة بإفرادها بالبحث.



أسباب اختيار كتاب القطع والانتناف:

اختير هذا الكتاب لما له من ميزات، أهمها:

- قَدِمَ تأليفه؛ إذ يُعَدُّ من أوَّل المصنفات في هذا الفن، ومؤلفه النحاس: (ت: 338هـ) من أعلام المدرسة النحوية المتقدمين.
- منهجيته الدقيقة؛ حيث جمع مؤلفه أقوال من سبقوه، وقارن، ورجَّح بينها بالدليل، وهو ما يجعل الكتاب مصدرا علميا رصينا.
- كثرة تناول العلماء له بالبحث والنقل دلالة على مكانته العلمية وأثره البالغ فيمن جاء بعده.

الدراسات السابقة:

- دراسة بعنوان: (مقدمة في الوقف والابتداء وعلاقته بالنحو: دراسة حول كتاب النَّحَّاس في الوقف والابتداء)، ليونس علي يونس، بحث منشور في مجلة الدِّراسَات في اللِّغة العربيَّة وأدائها، العدد: الرَّابِع، سنة النَّشر: شتاء: 2011م.
- دراسة بعنوان: (التَّوجِيه النَّحْوِي وأثره في تحديد مواطن الوقف في كتاب: القطع والانتناف، لأبي جعفر النَّحَّاس)، لكربوش عز الدِّين، ورتيمة محمد العيد، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلاميَّة، الجزائر، المجلد: 34، العدد: الثالث، منشور سنة: 2021م.
- دراسة بعنوان: (التَّركيب النَّحْوِي وأثره في تعليل الوقف والابتداء في كتاب علل الوقوف للإمام السَّجَّاء وَنَدِي)، رسالة ماجستير، قَدِّمَهَا ربيعة عبد الغنيِّ بن عائشة، سنة 2018م.
- ومع كثرة هذه الدراسات، فإنَّها لم تخصَّص البحث في موضوع: (التوابع وأثرها في الوقف والابتداء في كتاب النَّحَّاس)، وهو ما يسعى هذا البحث إلى تناوله.

أهميَّة البحث والهدف منه:

تكمن أهميَّة البحث في:

- إبراز مكانة علم الوقف والابتداء، والتنبيه على مآلات الجهل به من خلل في الفهم.
- بيان أثر التوابع النحوية في توجيه مواضع الوقف والابتداء.
- الكشف عن المكانة والقيمة العلمية للنحاس من خلال دراسة مسائل من (كتابه القطع والانتناف)، وتحليل تعليقاته النحوية والوقفية.
- تقديم دراسة نحويَّة تطبيقية للقرآن العظيم، تُغني عن البحث في هذا المجال.

منهج البحث:

المنهج المستخدم في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف معاني الآيات وتحليلها، وبيان أثر التّوابع في الوقف والابتداء.

ولتحقيق أهداف البحث، التزمت باتباع النقاط الآتية:

- قدم للمسألة بتمهيد نحوي موجز، ثم أوردت الآيات موثقة من مصحف المدينة برواية حفص عن عاصم، مع مراعاة ترتيبها وفق تسلسلها في المصحف في كل مثال من أمثلة الوقف في القرآن الكريم.
- نقل رأي النّحّاس من واقع كتابه من غير وساطة ولا تغيير.
- جمعت الآراء المتعلقة بالمسألة، سواء الوقف أو ما يتأثر به من إعراب أو معنى أو قراءة، وسواء كانت هذه الآراء للعلماء الذين سبقوا النّحّاس، أو لمن جاء بعده، وذلك بالاعتماد على كتب الوقف المشهورة المذكورة سابقاً.
- اعتمد على نسخة: كتاب القطع والانتناف (تح: عبدالرحمن بن إبراهيم المطرودي)، الصادر عن دار عالم الكتب بالسعودية، الطبعة الأولى، عام: 1413هـ، حيث تعدّ هذه الطبعة من الطّبّعات المتميزة، ذات جودة عالية، مقارنة بالطّبّعات الأخرى لهذا الكتاب.

خطة البحث:

تضمنت الآتي:

المقدمة: اشتملت على: (التعريف بالموضوع، وأسباب اختياره، وأهميّة البحث، والهدف منه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطة).

واشتمل البحث على مبحثين، تضمّن كلّ منهما عددا من المطالب، هذا بياهما:

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة، فيه أربعة مطالب:

— المطلب الأول: التعريف بأبي جعفر النّحّاس وكتابه القطع والانتناف.

— المطلب الثاني: التعريف بعلم الوقف والابتداء.

— المطلب الثالث: أنواع الوقف والابتداء.

— المطلب الرابع: علاقة علم الوقف والابتداء بعلم النّحو.

المبحث الثاني: التّوابع وأثرها في الوقف القرآني، فيه أربعة مطالب:

— المطلب الأول: التّعت المفرد.

— المطلب الثاني: التّوكيد.



— المطلب الثالث: العطف.

— المطلب الرابع: البدل.

خاتمة البحث: تضمنت أهم النتائج، والتوصيات.

وأخيرا لا ندعي أننا قد بلغنا ما قصدنا إليه تماما، ولكن هذا ما انتهى إليه علمنا، وبلغ عنده جهدنا، فإن كان فيما قدمنا توفيقاً، فهو بفضل الله، وإن كان فيه زلل أو تقصير فهو من أنفسنا، فنسأل الله أن يتقبل صوابه، ويعفو عن زلاته.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

المطلب الأول: التعريف بأبي جعفر النحاس وكتابه القطع والانتناف

اسمه، ونسبه، وكنيته:

هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، النحوي، المصري، ويكنى بأبي جعفر النحاس - بفتح النون والحاء المهملة المشددين -، وهي نسبة إلى من يعمل بالنحاس، يطلقها أهل مصر على من يصنع الأواني الصفريّة ويبيعها، ويقال له أيضا: ابن النحاس، والصّفّار: (الزبيدي، 1392هـ؛ ابن ماكولا، 1411هـ؛ الأنباري، 1405هـ؛ السيوطي، د.ت. أ.).

مولده، ونشأته:

ذكرت المصادر التي ترجمت له بأنه مصري الأصل، دون أن تذكر زمان ولادته ومكانها بالتحديد، ومن هنا يتبين أنه ولد ونشأ وترعرع في مصر، وتلقى العلم بها، وفيها أخذ العلم عنه، ومن خلال لقبه - النحاس - ظهر لنا بأنه نشأ في أسرة ليست غنية؛ لأنّ عمل الأواني النحاسيّة كانت من أعمال الطبقات الفقيرة في ذلك العصر، ولم تذكر التراجم أنه اشتغل بهذه الصنعة: (ابن خلكان، 1318هـ؛ القفطي، 1406هـ).

سيرته في طلب العلم:

بدأ - رحمه الله - بطلب العلم في مصر، وعندما شبّ ارتحل إلى العراق، فتنقّل فيها، وأخذ عن علماءها ومشايخها، ثم زار الشام، والتقى ببعض مشايخها في الرملة: (الحموي، 1415هـ)، فأخذ عنهم حتى جمع علما وافرا في الأدب وعلوم اللغة، ثم عاد إلى مسقط رأسه، فعكف على دراسة علم الحديث، والتفسير، والفقه... وغيرها من العلوم الشرعية: (الداوودي، د.ت؛ الذهبي، 1405هـ؛ الصفدي، 1420هـ).

فضله وعلمه:

كان - رحمه الله - مفسراً، وأديباً، ونحويّاً، وخير شاهد على فضله وعلمه كثرة مصنفاته التي تحوي العلوم الكثيرة، والحجة القوية، فقليل فيه: إذا خطّ بقلمه جودٌ وأحسن: (ابن كثير، 1418هـ؛ الزبيدي، 1392هـ؛ السيوطي، د.ت. أ.).

كتابه القطع والانتناف:

أبان أبو جعفر النّحاس - رحمه الله - عن منهجه في مقدمة كتابه، وذلك وفق الآتي:

— ذكر في مقدمته مواضع الوقف عنده، فقال: "وهذا الكتاب نذكر فيه التّمام في القرآن العظيم، وما كان الوقف عليه كافياً أو صالحاً، وما يحسن الابتداء به، وما يجتنب من ذلك" (النحاس أ.، 1423هـ: 1).

— أشار إلى المصنفين في هذا الفن، سواء من القراء أو النّحويين أو المفسّرين الذين أخذ عنهم في تأليفه لهذا الكتاب (النحاس، 1423هـ).

— أفرد باباً ذكر فيه فضائل القرآن وفضائل أهله (النحاس، 1423هـ)، بعد ذلك أفرد باباً للحديث عن صفة قراءة النّبي - صلى الله عليه وسلّم -، وحثّه على مراعاة الوقف، وإنكاره الوقف على غير التّمام، وذكر تعلّم أصحابه القرآن كيف كان (النحاس، 1423هـ)، ثم خصّص باباً فيما يحتاج إليه من حَقّق النّظر في التّمام، ثم باباً ذكر فيه الأسانيد لما في كتابه (النحاس، 1423هـ)، ثم أفرد باباً يذكر السّور، فبدأ ذلك بفاتحة الكتاب إلى النّاس، مصحوباً بالتّوجيهات والتّعليلات النّحوية، وفق الآتي:

أ) يذكر الآية، ثم يبيّن حكم الوقف فيها، مصحوباً بالتّعليل النّحوي على ذلك الحكم، نحو قوله - تعالى -: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ (القرآن الكريم، آل عمران: 2)، حيث ذكر النّحاس أن الوقف على: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ وقف حسن، إن جُعل ما بعده مرفوعاً بالابتداء، وإن جُعل نعتاً فالوقف على قوله: ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ (النحاس، 1423هـ).

ب) كان مهتماً بمناقشة الأقوال بين العلماء في حال الخلاف في موضع الوقف، ثم يذكر رأيه معللاً اختياره، مستعيناً بالتّعليلات النّحوية، ووجوه التّفسير، من ذلك قوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَهُدًى بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ (القرآن الكريم، البقرة: 26)، حيث ذكر النّحاس أن الوقف عند أحمد بن جعفر (الزبيدي، 1392هـ؛ السيوطي، د.ت. أ.) على قوله: ﴿مَثَلًا﴾ تمام، وعلى قوله: ﴿مَثَلًا مَا﴾ حسن.



أما عند الأخفش فالوقف على: «مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ» وعند أبي حاتم الوقف (الحموي، 1414هـ؛ السيوطي، د.ت. أ) على «فَمَا فَوْقَهَا»، ثم ذكر النحاس أن هذا أصح الأقوال؛ لأن «مَا» إن كانت زائدة للتوكيد فلا يبتدأ بها، وإن كانت بمعنى الذي، ورفعت (بعوضة) فهي بدل من «مَثَلًا»: (ابن جني، 1999م؛ الزجاج، 1988م؛ الفراء، د.ت؛ النحاس، 1423هـ).

ج) يذكر أحياناً موضع الوقف ونوعه منسوباً إلى أصحاب ذلك القول، دون توجيه نحوي، ودون بيان رأيه في ذلك الموضع، نحو قوله تعالى: «نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ» (القرآن الكريم، آل عمران: 3)، فالقطع على قوله: «مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ» قطع كافٍ عند أبي حاتم (النحاس، 1423هـ)، وقد يحمل هذا الأسلوب على أنه ترجيح غير مباشر، إذ أن إيراد القول دون تعقيب يُشعر بميل إليه، وهو منهج معروف عند المتقدمين.

د) في بعض الأحيان يبين نوع الوقف عنده دون تعليل، نحو قوله تعالى: «إِذَا تَرَاثَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ» (القرآن الكريم، البقرة: 232)، قطع صالح (النحاس، 1423هـ).

أهمية كتابه:

تتمثل في الآتي:

- اشتمل كتابه على عديد الفنون، منها: النحو، والقراءات، والتفسير، والإعراب.
- ينقل آراء العلماء بإسهاب، ويُعنى بتحريرها وتحقيقها بدقة، وأحياناً يعتمد إلى مناقشتها والترجيح بينها.
- لم يقتصر على الاستشهاد بالقرآن الكريم وحده، بل تنوعت شواهد الموثوقة التي يُعتمد عليها، فقد تميّز كتابه باحتوائه على شواهد نحوية من الشعر، وأخرى من الحديث النبوي الشريف.

المطلب الثاني: التعريف بعلم الوقف والابتداء

أولاً/ تعريف الوقف والابتداء لغة:

الوقف لغة: "هو مصدرٌ من قولك: وَقَفْتُ الدَّابَّةَ، وَقَفْتُ الكلمة وقفاً، فإذا وَقَفْتُ الرَّجُلَ على كلمة تقول: وَقَفْتُهُ توقيفاً" (الفراهيدي، د.ت: 223/5).

والابتداء لغة: مأخوذ من الفعل (بدأ)، وهي من افتتاح الشيء، يقال: بدأت بالأمر وابتدأت،

من الابتداء (بن فارس، 1399هـ).

ثانياً/ تعريف الوقف والابتداء اصطلاحاً:

الوقف: "هو قطع الكلمة عما بعدها" (الجرجاني، 1403هـ: 253)، وهو-أيضاً- "قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه القارئ عادةً، بنية استئناف القراءة، إمّا بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله، لا بنية الإعراض، ويأتي في رؤوس الآي، وأواسطها، ولا يأتي في وسط الكلمة، ولا فيما اتصل رسماً، ولا بد من التنفس معه" (الجزري، د.ت؛ السيوطي، 1394هـ).

الابتداء: هو الشروع في القراءة بعد القطع أو الوقف (المرصفي، د.ت).
وللوقف مرادفات، هي: (القطع والسكت)، ويراد بهما عند المتقدمين الوقف غالباً، أمّا عند المتأخرين فلها معان مختلفة، وهي: (الجزري، د.ت؛ عثمان، 1418هـ):

- **القطع:** هو قطع القراءة بنية الانصراف عنها، ويكون عند إتمام المعنى واللفظ.
- **الوقف:** هو قطع القراءة بنية الاستئناف، ويكون عند إتمام المعنى واللفظ، و-أيضاً- عند إتمام اللفظ دون المعنى، وسيتبين ذلك من خلال المبحث الثاني (الجانب التطبيقي).
- **السكت:** هو قطع القراءة زمناً -أقل من زمن الوقف- بنية الاستئناف، وهو سماعي، مقيد بالنقل فيما صحت عنه الرواية، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ (القرآن الكريم، يس: 52).

المطلب الثالث: أنواع الوقف والابتداء

ينقسم الوقف باعتبار سببه إلى ثلاثة (المرصفي، د.ت): وقف اضطراري، واختباري، واختياري، والقسم المقصود في البحث هو القسم الاختياري؛ إذ يكون بقصد القارئ، وقد اختلف في أنواعه وتسمياته، لذا سنذكر هنا مصطلحات العلماء الذين اعتمدنا عليهم في دراستنا لهذا البحث، وهي كالآتي:

الوقف التام: هو الذي لا يكون له تعلق بما بعده، ويحسن الوقوف عليه، والابتداء بما بعده، وأكثر ما يكون عند رؤوس الآي، وآخر الأرباع والأثمان، والأحزاب، وآخر السور، وعند انتهاء القصص، وعند الفواصل، نحو قوله -جلّ ذكره-: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾، (القرآن الكريم، البقرة: 5)، فيكون الوقف تاماً على قوله: ﴿الْمُفْلِحُونَ﴾، ويبتدأ بما بعدها (الأنباري، 1390هـ؛ الداني، 1422هـ؛ الزركشي، 1376هـ؛ السيوطي، 1394هـ؛ النحاس، 1423هـ).

الوقف الحسن: هو الذي يكون له تعلق بما بعده في اللفظ والمعنى، ويحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده؛ لكونه تابعاً لما قبله، نحو قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، (القرآن الكريم،



الفتاحة: 2؛ لأنه صفة للفظ الجلالة، ويسمّيه بعضهم بالصالح (الأنباري، 1390هـ؛ الداني، 1422هـ؛ الزركشي، 1376هـ؛ السيوطي، 1394هـ؛ المرصفي، د.ت).

الوقف الكافي: يكون ما بعده متعلق به من جهة المعنى فقط، وهو - أيضاً - يحسن الوقف عليه، والابتداء بما بعده، نحو قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّن الرِّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (القرآن الكريم، النساء: 23)، فالوقف على ﴿أُمَّهَاتُكُمْ﴾ والابتداء بما بعدها؛ لأنه معطوف عليها، وكل المعطوفات وقف كافٍ، وهذا النوع يسمى: (المفهوم) (الداني، 1422هـ؛ الزركشي، 1376هـ؛ المرصفي، د.ت).

الوقف الجائز: هو الذي يجوز فيه الوصل والقطع؛ لتجاذب الموجبين من الطرفين، نحو قوله - تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (القرآن الكريم، البقرة: 30)، فالوقف على ﴿وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ جائز؛ لأنه انتهاء الاستفهام على ذلك يقتضي الفصل، وفيه احتمال أن تكون الواو بمعنى الحال، وعلى هذا المعنى يقتضي الوصل. (السجاوندي، 1428هـ).

وقف البيان: هو الذي يبيّن معنى لا يفهم من دونه، نحو قوله - تعالى: ﴿لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ (القرآن الكريم، الفتح: 9). إن الوقوف على الضمير في ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾ يبيّن الفرق بينه وبين الضمير في ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾، فالأول للنبي - عليه الصلوة والسلام - وأما الثاني فله سبحانه وتعالى (الأنصاري، 1422هـ).

الوقف القبيح: هذا النوع سمي قبيحاً؛ لثلاثة أسباب، هي (الأنباري، 1390هـ؛ الداني، 1422هـ؛ الزركشي، 1376هـ؛ المرصفي، د.ت):

— ما لا يفهم منه المراد، نحو قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (القرآن الكريم، الفتحة: 2)، فالوقف على قوله: ﴿الْحَمْدُ﴾ قبيح؛ لأن ما بعده متعلق به لفظاً ومعنى، إذ هو خبره، فلا يوقف بين المتلازمين، أو قبل تمام أركان الجملة.

— ما يفهم منه خلاف المراد، نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّن الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا غَفُورًا﴾ (القرآن الكريم، النساء: 43)، فالوقف على ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ﴾ قبيح؛ لأنه يوهم التّهي عن أداء الصلوة مطلقاً، وهو ليس كذلك، بل المقصود

من سياق الآية: النَّهْي عن أداء الصَّلَاة في حال سكرهم، حتى يعلموا ما يقولون؛ لذلك يجب أن يوصل بما بعده إلى قوله: ﴿حَتَّى تَغْتَسِلَ﴾.

— ما يوهم خلاف المراد، وفيه سوء الأدب مع الله - سبحانه وتعالى - نحو قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ (القرآن الكريم، البقرة: 26)، فالوقف على قوله: ﴿لَا يَسْتَحْيِي﴾، أقبح القبيح؛ لما فيه من سوء الأدب، فلا يصح التّفوه به، وإنما يكون الوقف على قوله: ﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾.

الوقف اللازم: هو الموضع الذي يلزم الوقف عنده؛ لأنّ في وصله ما يوهم غير المراد، نحو قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ (القرآن الكريم، البقرة: 8-9)، فالوقف على قوله -تعالى-: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ يكون لازماً؛ لأنه لو وصل بقوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ يفهم أنّ هذه الجملة نعت لقوله: ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾، فانتفى بذلك الخداع عنهم، وتقزّر الإيمان، كما تقول: ما هو بمؤمن مخادع ومراد الله - جلّ ذكره - نفي الإيمان وإثبات الخداع لهم (السجاوندي، 1428هـ).

الوقف المطلق: هو ما يحسن الابتداء بما بعده، كالاسم المبتدأ به، نحو قوله -تعالى-: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾، (القرآن الكريم، الشوري: 13)، فالوقف على قوله: ﴿مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ مطلق؛ لأنّ ما بعده مبتدأ، وهو قوله: ﴿اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ (السجاوندي، 1428هـ).

المجوز لوجه: نحو قوله -تعالى-: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ فَلَا يَخَفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ (القرآن الكريم، البقرة: 86)، فالوقف على قوله -تعالى-: ﴿الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾ مجوز لوجه؛ لأنّ الفاء في قوله: ﴿فَلَا يَخَفُ عَنْهُمْ﴾ للتعقيب، يتضمن معنى الجواب والجزاء، فذلك يوجب الوصل، إلّا أن نظم الفعل على الاستئناف، يجعل للفصل وجهها (السجاوندي، 1428هـ).

المرخص للضرورة: هو ما لا يستغنى ما بعده عمّا قبله، ولكن يرخص الوقف للضرورة، كانقطاع النَّفْس، وطول الكلام، ولا يلزم فيه الوصل بالعودة إلى ما قبله؛ لأنّ ما بعده جملة مفهومة، نحو قوله: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (القرآن الكريم، البقرة: 22)، فالوقف المرخص على قوله: ﴿السَّمَاءَ بِنَاءً﴾؛ لأنّ في قوله: ﴿وَأَنْزَلَ﴾، ضمير مستتر يعود على ما قبله، والجملة إذاً تكون مفهومة (السجاوندي، 1428هـ).



أما الابتداء لا يكون إلا اختياريًا؛ لأنه ليس كالوقف تدعو إليه الضرورة، فلا يجوز إلا بما يفهم معناه بشكل مستقل، وأنواعه كأنواع الوقف الأربعة: (التام، والكافي، والحسن، والقبيح)، ويتفاوت بحسب التام وعدمه، وفساد المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾، (القرآن الكريم، البقرة: 8)، فإن الابتداء بـ ﴿النَّاسِ﴾ قبيح، ولو وقف على ﴿مَنْ يَقُولُ﴾ كان الابتداء بـ ﴿يَقُولُ﴾ أحسن من البدء بـ ﴿مَنْ﴾ والابتداء بـ ﴿آمَنَّا﴾ تام، وفي قوله تعالى: ﴿حَتَّمُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (القرآن الكريم، البقرة: 7)، فإن الابتداء بـ ﴿حَتَّمُ﴾ كافٍ، وبـ ﴿اللَّهُ﴾ قبيح (الجزري، د.ت؛ السيوطي، 1394هـ؛ المرصفي، د.ت).

المطلب الرابع: علاقة علم الوقف والابتداء بعلم النحو

إن علم الوقف والابتداء يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم النحو؛ إذ تعتمد أحكامه وضوابطه على القواعد وأسسها، وهو علم يحتاج إلى الاستعانة بعلوم متعددة، من أهمها علم النحو؛ إذ لا يكتمل إتقان الوقف إلا النحوية لمن كان نحويًا متمكنًا، عالمًا بالقراءات، مطلعًا على التفسير والقصص، وخبيرًا بلغة القرآن الكريم (النحاس، 1423هـ: 18). ومن هنا فإن الوقف التام يتحقق عند اكتمال معنى الآية، ولا يُضبط ذلك إلا بعلم النحو الذي يتكفل بإعراب المعاني وتوضيحها.

من أحكام وضوابط علم الوقف والابتداء المتعلقة بعلم النحو: تتمثل في الآتي:

أنه لا يجوز الوقوف على المضاف دون المضاف إليه، ولا يتم الوقف على الفعل دون فاعله، ولا على الفاعل دون مفعوله، ولا على النعت دون المنعوت، ولا على المعطوف عليه دون المعطوف، ولا على المبتدأ دون الخبر، ولا على (كان) وأخواتها دون أسمائها، ولا على أسمائها دون أخبارها، ولا على (إن) وأخواتها دون أسمائها، ولا على أسمائها دون أخبارها، ولا على القسم دون الجواب، ولا على الشرط دون جوابه... ونحو ذلك، ومختصر القول: لا وقف على العامل دون معموله، ولا يبتدأ بالمعمول دون عامله، ويستثنى من ذلك ما كان رأس الآية؛ لأن الوقف على رؤوس الآي سنة الرسول - صلى الله عليه وسلم - (الأنباري، 1390هـ؛ الجزري، د.ت؛ المرصفي، د.ت).

ومن خلال التبع لكتاب النحاس - الذي هو محل الدراسة - تبين تلك العلاقة، وكيف أنّ للضوابط والتعليقات النحوية أثرا كبيرا في تحديد موضع الوقف ونوعه، وسنُفرد في المبحث التالي نماذج تُظهر جلياً ذلك الأثر.

المبحث الثاني: التوايح وأثرها في الوقف القرآني

التابع لغةً: هو التالي، ومنه التبع والمتابعة والإتباع، يتبعه: يتلو، والتتبع: فعلك شيئا بعد شيء، وتبعَت الشيء تبوعا: سرت في إثره (ابن منظور، 1414هـ؛ الفراهيدي، د.ت).

التابع اصطلاحاً: "هو اللفظ المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً وليس خبراً" (الفاكهي، 1414هـ: 245).
أقسام التوابع: تنقسم خمسة أقسام، هي: النّعت، والتوكيد، عطف البيان، وعطف النّسق، والبدل،
وعدها الرّجائي أربعة (الزبيدي، 1392هـ؛ الزركلي، 1423هـ)، وأدرج عطف البيان والنّسق تحت قوله:
العطف (ابن هشام، د.ت: ابن هشام، 1383هـ)

المطلب الأول: النّعت المفرد

النّعت لغةً: هو وصفك الشّيء بما فيه، والمبالغة في وصفه، والنّعت يقال في الشّيء الحسن، ولا يقال
في الشّيء القبيح. أمّا الوصف فيقال: في الشّيء الحسن والقبيح (ابن منظور، 1414هـ).
وفي الاصطلاح: "التابع المشتق أو المؤول به، المباين للفظ متبوعه" (الفاكهي، 1414هـ: 249).
ويسمّى - أيضاً - الصّفة، أو الوصف، والتّعبير بالنّعت اصطلاح الكوفيين، أمّا البصريون فالأكثر عندهم
الصّفة والوصف (ابن هشام، د.ت: حسن، د.ت؛ السيوطي، د.ت. ب).
أقسام النّعت:

ينقسم إلى قسمين: نعت حقيقي، ونعت سببي:

- النّعت الحقيقي: هو الذي ينعت الاسم السّابق عليه، ويتبعه في: التذكير والتأنيث، وفي
الإفراد والتثنية والجمع، وفي التّعريف والتّنكير، وفي الإعراب، نحو: نجح الطالب المجتهد،
فأتبع النّعت المنعوت في الرّفْع، والتّعريف، والتذكير، والإفراد: (الراجحي، 1420هـ).
- النّعت السببي: هو لا ينعت اسماً سابقاً عليه، ولكنّه ينعت الاسم الظاهر الذي يليه، ويكون مشتملاً
على ضمير يعود على الاسم السّابق، نحو: مررت برجل كريم أبوه (ابن عقيل، 1400هـ؛
الراجحي، 1420هـ).

أنواع النّعت:

يتنوع باعتبار لفظه إلى: مفرد، وجملة، وشبه جملة.

النّعت المفرد:

وهو نوعان (ابن مالك، 1420هـ):

أولاً/ المشتق، هو ما دلّ على حدث وصاحبه، كاسم الفاعل، نحو: جاء الطالب المجتهد، ف(المجتهد) اسم فاعل
مشتق من الفعل (اجتهد)، واسم المفعول، ونحو: قرأت الكتاب المطبوع، ف(المطبوع) مشتق من الفعل (طُبِعَ)،
والصّفة المشبهة، نحو: هذا رجل كريم، ف(كريم) نعت مشتق من الفعل (كَرَّمَ)، وأفْعَل التّفْضيل، نحو: هذا طالبٌ
أَفْضَل من زملائه، ف(أفضل) نعت مشتق من الفعل (فَضَّل).



ولا يدخل في هذا الباب: اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة؛ إذ لم تُشتق للدلالة على الحدث وصاحبه، وإنما وُضعت لبيان زمن الحدث أو مكانه أو آله، فهي خارجة عن هذا المعنى: (الصبان، 1417هـ).

الثاني/ المؤول بالمشتق، أي: الجامد المشبه للمشتق في المعنى، ويشمل:

- اسم الإشارة لغير المكان، نحو: مررت بزيد هذا، فإنَّها في قوة قولك: مررت بزيد الحاضر، أو المشار إليه (ابن عقيل، 1400هـ؛ ابن هشام، د.ت).
 - ذو بمعنى (صاحب)، نحو: هذا رجل ذو مال، ومثلها فروعها، وهي: (ذو، وذوي، وذوو، وذات، وذوات، وذاتي) (ابن عقيل، 1400هـ؛ ابن هشام، د.ت).
 - ذو الموصولة وفروعها، نحو: مررت بزيد ذو قائم، أي: القائم، وأخواتها الأسماء الموصولة المبدوءة بهمزة وصل، نحو: (الذي، والتي، والذين، واللاتي، واللائي، وأولي) (الأندلسي، 1418هـ؛ ابن هشام، د.ت)، نحو قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ (القرآن الكريم، البقرة: 23)، فآتي نعت لـ ﴿النَّارِ﴾.
 - أسماء النَّسب، نحو: مررت برجل قرشي، أي: المنسوب إلى قريش (ابن عقيل، 1400هـ).
 - أسماء العدد، نحو قول العرب: أخذ بنو فلان من بني فلان إبلاً مائة، فجعلوا مائة وصفاً، بمعنى: كثير (الأندلسي، 1418هـ؛ ابن هشام، د.ت).
 - لفظ (أي): ينعت به بشرط أن يضاف إلى نكرة تماثل المنعوت معنى، نحو: اتخذت صديقاً أي صديق، ومعنى النَّعت بها الكمال في الصِّفة. (ابن هشام، د.ت؛ بركات، 1428هـ).
 - لفظ (رجل): بشرط أن يكون بمعنى (كامل)، نحو: مررت بزيد الرجل، أي: كامل الرجل، وينعت به إذا أُضيف إلى صديق، بمعنى: (صالح)، أو إلى سوء بمعنى: (فاسد)، وذلك نحو: مررت برجل رجل صديق، أي: رجل صالح، ومررت برجل رجل سوء، بمعنى: رجل فاسد. (الأندلسي، 1418هـ).
 - المصدر: جاء النَّعت بالمصدر كثيراً في كلام العرب، وهو على خلاف الأصل؛ لأنه جامد يشبه المشتق، حيث يدل على المعنى لا على صاحبه، نحو: مررت برجل عدل.
- وللنَّعت به شروط، هي: لا يؤنث، فلا يكون إلاً مذكراً، ولا يثنى، ولا يجمع، فلا يكون إلاً مفرداً، وأن يكون مصدراً لفعل ثلاثي، وألاً يكون ميمياً، والنَّعت به عند الكوفيين على التأويل بالمشتق، نحو: مررت برجل عدل، أي: عادل. أمّا عند البصريين فعلى تقدير حذف مضاف، نحو: مررت برجل ذي عدل، ثم حذف (ذي) وأقيم المصدر (عدل) مقامه، ويكون مؤولاً -أيضاً-

على المبالغة، فيجعل المنعوت نفس معنى المصدر مجازاً (الأزهري، 1421هـ؛ ابن عقيل، 1405هـ؛ ابن هشام، د.ت)، نحو: جاء الرجل أن تقول شجاعته بحر، ف (أن تقول شجاعته بحر) مصدر مؤول في محل نصب نعت لـ (الرجل)، والمبالغة في شجاعته عظيمة كأنها بحر، وهذا مجاز يبرز المبالغة.

— لفظ (كل - جد - حق): ينعت بلفظ (كل) بشرط إضافتها إلى مثل الموصوف، نحو: مررت برجل كل رجل، ومررت بالرجل كل الرجل، ونحوها لفظ (جد) ولفظ (حق) (الأندلسي، 1418هـ؛ سيبويه، 1408هـ).

ومن النماذج التي تم انتقاؤها من كتاب النحّاس في هذا الموضوع التالية:

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَتَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ (القرآن الكريم، البقرة: 26-27)، قال أبو جعفر النحّاس: "﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ فيه تقديرات ثلاثة: إن قدرت ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ مبتدأ، وجعلت خبره قوله: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ كان ﴿إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ قطعاً تاماً، وإن قدرت: ﴿الَّذِينَ﴾ في موضع نصب بمعنى (أعني)، أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ كان ﴿إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ قطعاً كافياً، وإن قدرت ﴿الَّذِينَ﴾ نعتاً للفاسيقين لم يكن ﴿إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ قطعاً تاماً ولا كافياً..." (النحّاس، 1423هـ؛ 48). وفي قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ﴾ عدّة أوجه إعرابية: (الجلي، د.ت؛ العكري، د.ت؛ النحّاس، 1421هـ؛ الهمذاني، 1427هـ).

— الأول: أن ﴿الَّذِينَ﴾ نعتاً لـ ﴿الْفَاسِقِينَ﴾، فعلى هذا الوجه يكون الوقف على ﴿الْفَاسِقِينَ﴾ غير تام ولا كاف عند النحّاس، ولم يتم عند ابن الأنباري. (الأنباري، 1390هـ)، وكاف عند الداني (الداني، 1422هـ). أمّا السجاوندي فلا يقف على ﴿الْفَاسِقِينَ﴾، معللاً: أن ﴿الَّذِينَ﴾ صفتهم، (السجاوندي، 1428هـ)، وكذلك لا يقف الأشموني على هذا الموضع (الأنصاري، 1422هـ).

— الثاني: إن رُفع ﴿الَّذِينَ﴾ بالابتداء، فالوقف على ﴿الْفَاسِقِينَ﴾ تام عند النحّاس وابن الأنباري، (الأنباري، 1390هـ)، ووافقهما الأشموني؛ لعدم تعلق ما بعده بما قبله (الأنصاري، 1422هـ).

— الثالث: ﴿الَّذِينَ﴾ خبر لمبتدأ محذوف، أي: هم الذين، فيكون الوقف كافياً على ﴿الْفَاسِقِينَ﴾ عند النحّاس والأشموني (الأنصاري، 1422هـ).



— **الرابع: «الَّذِينَ»** في موضع نصب على المدح، بإضمار فعل، أي: أعني الذين، فيكون الوقف على «الْفَاسِقِينَ» كافياً عند النّحاس، وحسناً عند الأشموني (الأنصاري، 1422هـ).
قال تعالى: ﴿قُلْ أُوتِيتُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ لِمَنْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنْفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾ (القرآن الكريم، آل عمران: 15-17)، قال النّحاس: "إن جعلت «الصابرين» نعتاً أو بدلاً لم تقف على النار، وإن جعلته بمعنى أعني أو هم جاز الوقف على النار" (النحاس، 1423هـ: 129)، في إعراب قوله -تعالى-: «الصابرين» عدة أوجه (العكري، د.ت؛ النحاس، 1421هـ):

— **الأول:** أن يكون «الصابرين» مخفوضاً على النّعت لقوله: «لِلَّذِينَ اتَّقَوْا»، وعلى هذا الوجه لم يقف النّحاس على «النّار»، ولم يتم الوقف على «النّار» عند ابن الأنباري والداني (الأنباري، 1390هـ؛ الداني، 1422هـ)، وذكر الأشموني أنها ليست بوقف. أما من حيث كونها رأس آية فيجوز. (الأنصاري، 1422هـ).

— **الثاني:** أن يكون «الصابرين» بدلاً من «الَّذِينَ يَقُولُونَ»، فعلى هذا الوجه يكون قوله تعالى: «النّار» ليس بوقف عند النّحاس، ويرى السّجاونديّ جوازه (السّجاوندي، 1428هـ)، وقد نبّه الأشموني على أنه لا يُعدّ وقفاً على هذا الإعراب (الأنصاري، 1422هـ).

— **الثالث:** أن يكون «الصابرين» منصوباً على المدح، أي: أعني أو أمدح الصّابرين، أو مرفوعاً بإضمار (هم)، فالوقف على قوله: «النّار» يعدّ جائزاً عند النّحاس، وتاماً عند ابن الأنباري والداني (الأنباري، 1390هـ؛ الداني، 1422هـ)، وأجوز من الجائز عند السّجاونديّ (السّجاوندي، 1428هـ).

المطلب الثاني: التّوكيد

التّوكيد لغةً: من قولهم: "وكدت العقد"، أي: أوثقته، وأحكمته، ويُقال بالهمزة: "أكّدت" وهو أجود، وبالواو "وكدت"، وهو أفصح، والمعنى: شدّدْتُ وأحكمْتُ (ابن منظور، 1414هـ: 466/3؛ الفراهيدي، د.ت: 395/5).

والتّوكيد اصطلاحاً: تابع يقرّر أمر المتبوع أو في النسبة أو في الشمول، وقيل: هو إعادة للمعنى السابق تثبيتاً له وتقريباً (الجرجاني، 1403هـ: 50).
وينقسم التّوكيد إلى قسمين: لفظي، ومعنوي:

التوكيد اللفظي: هو إعادة اللفظ الأول بعينه (الجرجاني، 1403هـ)، سواء أكان اسماً، نحو: جاء محمد محمد، أو فعلاً، نحو: ذهب ذهب الطالب، أو حرفاً، نحو: لا لأحب الكسل، أو جملة (ابن هشام، 1383هـ؛ ابن هشام، د.ت)، كما في قوله تعالى: ﴿أَوَّلَىٰ لَكَ فَأَوَّلَىٰ ثُمَّ أَوَّلَىٰ لَكَ فَأَوَّلَىٰ﴾ (القرآن الكريم، القيامة: 34-35).

التوكيد المعنوي: هو التابع الذي يرفع احتمال إرادة غير الظاهر (الأشموني، 1419هـ)، ويكون بالفاظ مخصوصة، هي: (نفسه، عينه، كله، أجمع، أجمعون، جمعاء، كلا، كلتا) (الأنباري، 1420هـ). وهو على ضربين (ابن عقيل، 1400هـ):

- الأول: ما يرفع توهم الإضافة، وله لفظان: النفس والعين، نحو: جاء زيد نفسه.
 - الثاني: ما يرفع توهم عدم الشمول، ككل، جميع، كلا، كلتا، نحو: جاء الركب كله أو جميعه، وجاء الزيدان كلاهما، وجاءت الهندان كلتاهما.
- ويشترط في الضربين: أنه لا بد من إضافة هذه الألفاظ إلى ضمير يطابق المؤكد. (ابن عقيل، 1400هـ):

ومن النماذج التي تم انتقاؤها من كتاب النحّاس في هذا الموضوع التالية:

قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ (القرآن الكريم، يونس: 99)، قال النحّاس: "﴿كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ قطع كاف" (النحّاس، 1423هـ: 311)، ففي قوله تعالى: ﴿كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ توكيداً لقوله تعالى: ﴿مَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ (النحّاس، 1421هـ؛ الهمداني، 1427هـ)؛ لذلك ذهب النحّاس والداني إلى أنّ الوقف على: ﴿كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ يعدّ وقفاً كافياً (الداني، 1422هـ)، في حين رأى السجّاوندي أنّ الوقف مطلق على ﴿كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ (السجّاوندي، 1428هـ). أمّا الأشموني فقد أجاز الوقف على ﴿كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ (الأنصاري، 1422هـ).

قال تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾، (القرآن الكريم، الحجر: 30-31)، قال النحّاس: "والتّمام رأس الآية وكذا الآيات التي بعدها إلى ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾" (النحّاس، 1423هـ: 356). قال تعالى: ﴿أَجْمَعُونَ﴾، فهي تأكيد ثان لـ ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾ (العسكري، د.ت: 781/2؛ القيسي، 1405هـ: 413/1)، وقد ذكر النحّاس أنّ الوقف على رأس الآية عند: ﴿أَجْمَعُونَ﴾ يعدّ وقفاً تاماً، أمّا ابن الأنباري فرأى أنّ الوقف عند ﴿الْمَلَائِكَةُ﴾ غير تام؛ لأنّ قوله تعالى: ﴿كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ توكيدٌ للملائكة (الأنباري، 1390هـ)، وأمّا السجّاوندي والأشموني فلا يقفان على: ﴿أَجْمَعُونَ﴾؛ لأنّ قوله تعالى: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ استثناء متصل بما قبله (السجّاوندي، 1428هـ؛ الأنصاري، 1422هـ).



المطلب الثالث: العطف

العطف لغةً: الانصراف، والميل، والثني، يقال: ثنى عطفه: إذا أعرض وجفا، وعطف الوسادة: ثناها. (ابن فارس، 1406هـ؛ الفراهيدي، د.ت)، وينقسم العطف إلى نوعين (عطف البيان، وعطف النسق):
أولاً/ عطف البيان: البيان لغةً: هو الكشف عن الأشياء، (ابن فارس، 1406هـ) فبيان الشيء إذا اتّضح، وانكشف (ابن فارس، 1399هـ)، وفي الاصطلاح: هو التابع الذي يشبه النعت في توضيح وتخصيص متبوعه، غير مقصود بالنسبة، ولا يكون مشتقاً ولا مؤولاً بالمشتق، نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر (ابن مالك، 1410هـ؛ ابن مالك، 1420هـ؛ الجرجاني، 1403هـ)، ولكونه يفيد فائدة النعت، فيلزمه موافقة المتبوع في التذكير والتعريف، والتذكير والتأنيث، وفي الإعراب، والإفراد والتثنية والجمع. (ابن عقيل، 1400هـ).

ثانياً/ عطف النسق: منهم من يطلق عليه: العطف بالحروف، ويسمّيه سيبويه: (الشركة) (ابن يعيش، 1422هـ؛ سيبويه، 1408هـ). والنسق لغةً: هو ما جاء من الكلام على نظام واحد قد عطف بعضه على بعض الآخر (ابن فارس، 1399هـ؛ الجوهري، 1407هـ)، وفي الاصطلاح: "هو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف" (الفاكهي، 1414هـ: 272)، نحو: جاء زيد وعمرو.
أشهر حروف العطف:

نوعان (ابن عقيل، 1400هـ):

- أولاً: ما يفيد المشاركة في الإعراب والمعنى، مثل: الواو، الفاء، ثم، أو، أم، حتى.
- ثانياً: ما يفيد المشاركة في الإعراب فقط، مثل: بل، ولا، ولكن.

ومن النماذج التي تمّ انتقاؤها من كتاب النحاس في هذا الموضع التالية:

قال تعالى: ﴿وَالِئِمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ، وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ﴾ (القرآن الكريم، هود: 61)، قال النحاس: "﴿وَالِئِمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾ قطع كاف؛ لأن المعنى وأرسلنا إلى ثمود أخاهم صالحاً" (النحاس، 1423هـ: 321)، فيكون إعراب ﴿صَالِحًا﴾ إمّا بدل من ﴿أَخَاهُمْ﴾ أو عطف بيان له (الهمداني، 1427هـ؛ صالح، 1418هـ)، ولذا بين النحاس أن الوقف على قوله: ﴿صَالِحًا﴾ يكون وقفاً كافياً. أمّا السجّاونديّ فذكر أن الوقف عليه لازم، خشية أن يفهم أن المقصود وصف (أخاهم) بالصلاح، لا كونه علماً للنبي (السجّاوندي، 1428هـ). أمّا عند الأشمونيّ فيكون الوقف جائزاً على قوله: ﴿صَالِحًا﴾ (الأنصاري، 1422هـ).

قال تعالى: ﴿يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا﴾، (القرآن الكريم، مريم: 12-13)، قال النحاس: "﴿وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾ ليس بكاف؛ لأن ﴿وَحَنَانًا﴾

معطوف على «الْحُكْمُ» (النحاس، 1423هـ: 397). في إعراب «وَحَنَانًا» ذكر بأنه منسوق على قوله: «وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمُ»، أي: آتيناه الحكم والحنان. (النحاس، 1421هـ؛ الهمذاني، 1427هـ)، فعند النَّحَّاس الوقف على: «صَبِيًّا» ليس كافياً؛ لأن ما بعده معطوف على ما قبله، وعند ابن الأنباري غير تام (الأنباري، 1390هـ) وكذلك لا يوقف على: «صَبِيًّا» عند السجاوندي والأشموني؛ حتى لا يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه (الأنصاري، 1422هـ؛ السجاوندي، 1428هـ).

المطلب الرابع: البديل

البديل لغةً: يقال: بَدَّلَ الشَّيْءَ، أي غَيَّرَهُ، وبَدَّلَ الشَّيْءَ وَبَدَّلَهُ وبَدَّلَهُ الخلف منه (ابن منظور، 1414هـ). والبديل في الاصطلاح: "تابع مقصود بالحكم بلا واسطة" (ابن عقيل، 1400هـ: 247/3؛ الفاكهي، 1414هـ: 261)، وهو على خلاف عطف البيان؛ إذ إن العمدية فيه أن يكون هو المقصود بالمعنى، في حين المبدل منه يأتي تمهيداً لذكره (عيد، 1391هـ). ومن هنا كان للبديل أثر ظاهر في بيان المعنى، وفي توجيه مواضع الوقف والابتداء.

وقد قسمه النحويون أربعة أقسام، هذا ببيانها:

- بدل كل من كل (المطابق)، (ابن عقيل، 1405هـ؛ ابن مالك، 1410هـ): هو المساوي للمبدل منه في المعنى (الفاكهي، 1414هـ)، كقوله تعالى: «إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ»، (القرآن الكريم، إبراهيم: 1-2) لمن قرأ بالجر، ف «اللَّهُ» بدل مطابق (الأزهري، 1421هـ؛ الأشموني، 1419هـ) من: «الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ».
- بدل بعض من كل (الأزهري، 1421هـ؛ ابن عقيل، 1405هـ): هو الدال على جزء من المبدل منه، بشرط وجود ضمير يربطه به، كقوله تعالى: «ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ» (القرآن الكريم، المائدة: 71)، ف(كثير) بدل من واو الجماعة في (عَمُوا) (الأزهري، 1421هـ).
- بدل الاشتمال: هو ما يدل على معنى في متبوعه، نحو قوله تعالى: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ» (القرآن الكريم، البقرة: 217) ف «قِتَالٍ» بدل اشتمال من «الشَّهْرِ»؛ لأنَّ القتال في الشهر الحرام يستلزم معنى فيه، وهو ترك تعظيم حرمة الشهر (ابن هشام، د.ت؛ ابن مالك، 1420هـ).
- البديل المباين (ابن هشام، د.ت؛ ابن هشام، 1383هـ؛ الأشموني، 1419هـ؛ الأزهري، 1421هـ؛ الصبان، 1417هـ؛ الفاكهي، 1414هـ): هو المخالف للمبدل منه، وهذا لا يرد في القرآن الكريم؛ لكونه منزهاً عن الغلط والنسيان (ابن يعيش، 1422هـ).

ومن النماذج التي تم انتقاؤها من كتاب النحاس في هذا الموضوع التالية:

قال تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ (القرآن الكريم، النساء: 164-165)، قال النحاس: "﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ﴾ قطع صالح، وكذا: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ إن نصبت (رسلا) بإضمار فعل، فإن جعلته بدلا من (رسلا) الذي قبله أو منصوبا على الحال لم يقف على ما قبله" (النحاس، 1423هـ: 192-193)، قال تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾، في قوله: ﴿رُسُلًا﴾ عدّة أوجه إعرابية (النحاس، 1421هـ: العبري، د.ت: السنيكي، 1421هـ):

— الأول: أنها بدل من قوله تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ﴾، وعلى هذا الوجه لا يقف النحاس على قوله: ﴿تَكْلِيمًا﴾، وكذلك لم يقف ابن الأنباري على ﴿تَكْلِيمًا﴾؛ لأنّ ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ﴾ تابع لـ ﴿رُسُلًا﴾ الأولى، (الأنباري، 1390هـ)، وكذلك تابع الأشموني رأي ابن الأنباري؛ معللا بتعليقه فلم يقف على قوله: ﴿تَكْلِيمًا﴾، وبين أنه من حيث كونه رأس آية يجوز الوقف على ﴿تَكْلِيمًا﴾ (الأنصاري، 1422هـ).

— الثاني: أنها منصوبة على المدح، أي: أعني رسلا، أو أمدح رسلا، فبالنظر إلى هذا الإعراب رأى النحاس أنّ القطع صالح على قوله: ﴿تَكْلِيمًا﴾، ورأى السجاوندي أنّ الوقف على ﴿تَكْلِيمًا﴾ جائز، (السجاوندي، 1428هـ)، وذكر الأشموني أنّ الوقف على ﴿تَكْلِيمًا﴾ على هذا النحو يكون حسنا (الأنصاري، 1422هـ).

— الثالث: أن تعرب حالا موطئة لما بعدها، وعلى هذا الإعراب لم يقف النحاس والأشموني على قوله تعالى: ﴿تَكْلِيمًا﴾ (الأنصاري، 1422هـ).

— الرابع: أنها تعرب مفعولا به لفعل محذوف، تقديره: أرسلنا رسلا، فعلى هذا الوجه يكون القطع صالحاً على قوله: ﴿تَكْلِيمًا﴾ عند النحاس (الأنصاري، 1422هـ).

قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ رَّبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَافُ الْغُيُوبِ﴾، (القرآن الكريم، سبأ: 48)، قال النحاس: "قال يعقوب: ومن الوقف ﴿قُلْ إِنْ رَّبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَافُ الْغُيُوبِ﴾، فهذا الكافي من الوقف، ثم يقول: ﴿عَلَامُ الْغُيُوبِ﴾ على البدل من (رَبِّي)، وخولف في هذا؛ لأنه لا يكفي الوقوف على المبدل دون البدل، ولكنه يجوز على غير هذا أن يكون منصوبا على المدح، وهي قراءة عيسى بن عمر، وكذا إن رفعت على إضمار مبتدأ، وإن رفعت على أنه خبر ثانٍ أو بدل من المضمّر أو على الموضع، فالوقف: ﴿عَلَامُ الْغُيُوبِ﴾" (النحاس، 1423هـ: 565)، "في قوله تعالى: ﴿عَلَامُ الْغُيُوبِ﴾ قراءتان.

وبحسبهما تتعدّد الأوجه الإعرابية (النحاس، 1421هـ؛ الهمداني، 1427هـ؛ الفراء، د.ت):

أولاً: قراءة النّصب (النحاس، 1421هـ؛ الهمداني، 1427هـ)، فيها احتمالان:

— أن يكون «عَلَامُ الْغُيُوبِ» منصوباً على المدح، بإضمار أعني، أو أمدح، وعلى هذا الوجه يكون الوقف على قوله (ابن الجزري، 1351هـ) بقوله تعالى: «بِالْحَقِّ» كافياً عند النّحاس والأشْمُونِي (الأنصاري، 1422هـ).

— أن يكون «عَلَامُ» نعت لـ «رَبِّي» على المحل، أو بدل منه على المحل، وحينئذٍ لا وقف على: «بِالْحَقِّ» عند النّحاس والأشْمُونِي (الأنصاري، 1422هـ).

ثانياً: قراءة الرفع، علّل لها بعدة أوجه:

— أن يكون «عَلَامُ» نعت لـ «رَبِّي» على المحل، فعلى هذا الوجه لا يقف الأشْمُونِي على قوله تعالى: «بِالْحَقِّ» (الأنصاري، 1422هـ).

— أن يكون «عَلَامُ» خبر لمبتدأ مضمّر، أي: هو عَلَامُ الْغُيُوبِ، وبناءً عليه رأى النّحاس والأشْمُونِي أن الوقف على «بِالْحَقِّ» كافٍ (الأنصاري، 1422هـ).

— أن «عَلَامُ الْغُيُوبِ» خبر ثانٍ لـ «إِنَّ»، وعليه وقف النّحاس على قوله: «عَلَامُ الْغُيُوبِ»، في حين لم يقف الأشْمُونِي على «بِالْحَقِّ». لئلا يفصل بين (إِنَّ) وخبرها

— أن يكون «عَلَامُ» بدلا من الضّمير في «يَقْدِفُ»، أو بدلا من «رَبِّي» على المحل، فعلى هذا الوجه يقف النّحاس على قوله: «عَلَامُ الْغُيُوبِ»؛ لئلا يفصل بين البدل والمبدل منه، وذكر يعقوب أن الوقف على قوله: «عَلَامُ الْغُيُوبِ» يكون كافياً (النحاس، 1423هـ)، وجوّز السّجاوندي الوقف على قوله: «بِالْحَقِّ» (السّجاوندي، 1428هـ)، وأمّا الأشْمُونِي فلا يقف على قوله: «بِالْحَقِّ» على هذا الوجه من الإعراب (الأنصاري، 1422هـ).

الخاتمة

النتائج:

من خلال ما سبق بيانه ومناقشته، توصل البحث إلى النتائج التالية:

— أن معرفة مواضع الوقف والابتداء من أهم ما يعين القارئ على إدراك المعنى الصحيح لكلام الله.

— أن علم الوقف والابتداء يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم النحو؛ إذ يختلف نوع الوقف وموضعه باختلاف الأوجه الإعرابية للكلمة.



- تبين أنّ التوابع النحوية (النعته، التوكيد، العطف، والبدل) تمثل عنصرا حاسما في تحديد مواضع الوقف والابتداء؛ إذ أن تعلّقها اللفظي والمعنوي يمنع الوقف غالبا قبل التمام.
- برزت كفاءة أبي جعفر النحاس في الصناعة النحوية من خلال كتابه القطع والانتناف، حيث أكثر من عرض المسائل وتعليقاتها، ونقل أقوال النحاة ومناقشتها.
- أكدت الدراسة أن التكامل بين النحو والقراءات والتفسير شرط لازم لإتقان الوقف والابتداء، وأن الفصل بينها يفضي إلى قصور علمي واضح.

التوصيات:

انطلاقاً من النتائج السابقة يوصي البحث بما يأتي:

- يوصي البحث بضرورة إعادة الاعتبار لعلم الوقف والابتداء في الدراسات اللغوية والقرآنية، بوصفه علما تفسيريا نحويا لا يقل شأنًا عن علوم الإعراب.
 - استكمال البحث باستقصاء أوسع لجميع المسائل النحوية ذات الصلة بالوقف والابتداء، وبيان أثرها في تحديد مواضع الوقف الجائز والممنوع.
 - تشجيع الباحثين على دراسة كتب الوقف القديمة دراسة نحوية تحليلية، لا الاكتفاء بالتصنيف الوصفي لمواضع الوقف.
 - التوصية بإعداد دراسات مقارنة بين منهج النحاس والسجاوندي والأشموني في معالجة التوابع وأثرها في الوقف.
 - توجيه أقسام اللغة العربية إلى الربط بين النحو التطبيقي والقرآن الكريم؛ لما في ذلك من إحياء للدرس النحوي وتحريره من الجمود النظري.
- هذا والله وليّ التوفيق، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

ثانياً: المراجع

- ابن الجزري (د.ت). النشر في القراءات العشر. المطبعة التجارية الكبرى.
- ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير (1351هـ). غاية النهاية في طبقات القراء. مكتبة ابن تيمية.
- ابن جني (1999م). المحتسب في تبين وجه شواذ القراءات والإيضاح عنها. وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر.



- ابن خلكان، شمس الدين (1318هـ). *وفيات الأعيان وأنباء الزمان*. دار صادر، بيروت.
- ابن عقيل، بهاء الدين (1405هـ). *المساعد على تسهيل الفوائد*. دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (1400هـ). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*. دار مصر للطباعة، القاهرة.
- ابن فارس، أحمد (1399هـ). *معجم مقاييس اللغة*. دار الفكر.
- ابن فارس، أحمد (1406هـ). *مجل اللغة*. مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ابن كثير، القرشي الدمشقي (1418هـ). *البداية والنهاية*. دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
- ابن ماكولا، الأمير علي بن هبة الله أبو نصر (1411هـ). *الإكمال في رفع الأرتياب عن المؤلفات والمختلف في الأسماء والكنى*. (المجلد 1). دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن مالك، بدر الدين (1420هـ). *شرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك*. دار الكتب العلمية.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله (1410هـ). *شرح تسهيل الفوائد*. هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين (1414هـ). *لسان العرب*. دار صادر، بيروت.
- ابن هشام، الأنصاري (1383هـ). *شرح قطر الندى وبل الصدى*. المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
- ابن هشام، الأنصاري (د.ت). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.
- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد أبو موفق الدين الأسدي الموصلي -المعروف بابن الصانع ابن يعيش- (1422هـ). *شرح المفصل*. دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأزهري، خالد (1421هـ). *شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو*. دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأشموني، أبو الحسن (1419هـ). *شرح الأشموني لألفية ابن مالك*. دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأنباري، أبو البركات (1405هـ). *نزهة الألباء في طبقات الأدباء*. مكتبة المنار.
- الأنباري، أبو البركات (1420هـ). *أسرار العربية*. دار الأرقم بن أبي الأرقم.
- الأنباري، أبو بكر (1390هـ). *إيضاح الوقف والابتداء*. مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
- الأندلسي، أبو حيان (1418هـ). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*. القاهرة.
- الأنصاري، زكريا (1422هـ). *منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد*. دار الكتب العلمية، بيروت.
- بركات، إبراهيم إبراهيم (1428هـ). *النحو العربي*. دار النشر للجامعات، القاهرة.
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف (1403هـ). *التعريفات*. دار الكتب العلمية، بيروت.
- الجوهري، أبو نصر (1407هـ). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*. دار العلم للملايين، بيروت.
- حسن، عباس (د.ت). *النحو الوافي*. دار المعارف.
- الحلي، السمين (د.ت). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*. دار القلم، دمشق.
- الحموي، شهاب الدين (1414هـ). *معجم الأدباء*. دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- الحموي، شهاب الدين (1415هـ). *معجم البلدان*. دار صادر، بيروت.
- الداني، أبو عمرو (1422هـ). *المكتفي في الوقف والابتداء*. دار عمار.



- الداوودي، محمد بن علي (د.ت). *طبقات المفسرين*. دار الكتب العلمية، بيروت.
- الذهبي، شمس الدين (1405هـ). *سير أعلام النبلاء*. مؤسسة الرسالة.
- الراجحي، عبده (1420هـ). *التطبيق النحوي*. مكتبة المعارف.
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (1392هـ). *طبقات النحويين واللغويين*. دار المعارف، مصر.
- الزجاج، (1988م). *معاني القرآن وإعرابه*. عالم الكتب، بيروت.
- الزركشي، بدر الدين (1376هـ). *البرهان في علوم القرآن*. دار إحياء الكتب العربية، بيروت.
- الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس (1423هـ). *الأعلام*. دار العلم للملايين.
- السجاوندي، أبو عبد الله محمد بن المطيوفر (1428هـ). *علل الوقوف*. مكتبة الرشيد، الرياض.
- السنيني، زين الدين أبو يحيى (1421هـ). *إعراب القرآن العظيم المنسوب لزكريا الأنصاري*. رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.
- سيبويه، عمرو أبو بشر بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء (1408هـ). *الكتاب*. مكتبة الخانجي، القاهرة.
- السيوطي، جلال الدين (1394هـ). *الإتقان في علوم القرآن*. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- السيوطي، جلال الدين (د.ت.أ). *بغية الوعاء في طبقات اللغويين والنحاة*. المكتبة العصرية، لبنان.
- السيوطي، جلال الدين (د.ت.ب). *جمع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. مكتبة التوفيق، مصر.
- صالح، بهجت عبد الواحد (1418هـ). *الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل*. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.
- الصبان، أبو العرفان بن محمد بن علي (1417هـ). *حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك*. دار الكتب العلمية، بيروت.
- الصفدي، صلاح الدين خليل (1420هـ). *الوافي بالوفيات*. دار إحياء التراث، بيروت.
- العبيكري، أبو البقاء عبد الله بن حسين بن عبد الله (د.ت). *التبيان في إعراب القرآن*. عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- عثمان، حسني شيخ (1418هـ). *حق التلاوة*. دار المنارة، جدة.
- عيد، محمد (1391هـ). *النحو المصفى*. مكتبة الشباب.
- الفاكي، جمال الدين (1414هـ). *شرح كتاب الحدود في النحو*. مكتبة وهبة، القاهرة.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (د.ت). *معاني القرآن*. دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (د.ت). *العين*. دار مكتبة الهلال.
- القفطي، جمال الدين (1406هـ). *إنباه الرواة على أنباه النحاة*. دار الفكر، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
- القيسي، مكي (1405هـ). *مشكل إعراب القرآن*. مؤسسة الرسالة، بيروت.
- المرصفي، عبد الفتاح (د.ت). *هداية القاري إلى تجويد كلام الباري*. مكتبة طيبة، المدينة المنورة.
- النحاس، أبو جعفر (1421هـ). *إعراب القرآن*. دار الكتب العلمية، بيروت.
- النحاس، أبو جعفر (1423هـ). *القطع والانتفاف*. دار عالم الكتب، السعودية.
- الهمداني، المنتجب (1427هـ). *الفريد إعراب القرآن المجيد*. دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة.